محور : التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم الإسلامي و الدروس المستفادة

مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد مهاتير

حاج ابراهيم عبد الرحمان المركز الجامعي غرداية

خير الناس ربيع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله خالق الإنسان معلم بالقلم البيان، الباعث بالحق نبيه وحبيبه خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ليتم لنا الدين و يتركنا على المحجة البيضاء. أما بعد:

ففي عصرنا هذا نشاهد الصراعات والتنافس على البقاء في عالم مليء بالمتناقضات، فبعد انهيار النظام الاشتراكي، هيمن الغرب الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه الهيمنة لم تدم وأن لاقت أمامها منافسا لها في الجهة الشرقية في قارة آسيا، المتمثل في النمور الآسيوية، الذين حققوا معجزة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

ومن بين فريق النمور الذي تفرد بإستراتجيته وسياسته في النمو والتطور نذكر ماليزيا.

فلطالما راودني الأمل في أن أكتب عن هذه التجربة الفريدة كما ذكرنا، وعن النهضة الحضارية التي قادها المجدد محمد مهاتير، و خاصة بعد سفري إلى ماليزيا في صائفة 2010 وبقينا أنا صديقي قرابة شهر وكانت بحق زيارة علمية ،حاولنا من خلالها ان نتعرف على ماليزيا من الداخل ، وقمنا بزيارة الكثير من المنجزات ،واكتشفنا أن سر النجاح كان وراءه مفكر كبير يسمى محمد مهاتير .

فأردنا ببحثنا هذا التسليط الضوء على إحدى التجارب التنموية الاقتصادية والتي تبنت النظام الإسلامي، وهي تجربة الاقتصاد الماليزي، وذلك لمعرفة مدى إمكانية أن تمثل هذه التجربة أنموذجا قابلا للتطبيق في الدول الإسلامية الأخرى

ورغم ذلك، فإن التجربة الماليزية لا تزال مجهولة بالنسبة للكثيرين، ولم تلق بعد ما تستحقه من اهتمام، ومن هنا كانت إشكالية البحث تدور حول كيفية وضرورة إماطة اللثام عن هذه التجربة الرائدة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، ومدى قدرتنا على تطبيقه في الدول الإسلامية الأخرى.

- **<u>التعريف بماليزيا</u>** : ماليزيا قُطرٌ إسلاميّ، يقع في جنوب شرقيّ آسيا صغيرة المساحة نسبيا ولا تزيد مساحتها عن 330000كم مربع، يسكنها 24 مليون نسمه – إحصاء العام 2005م – وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في اغلب دول جنوب شرق آسيا وتتكون من ثلاثة عشر ولاية احد عشر في ماليزيا الغربية واثنتان في الشرقية.

عاصمتها كوالالمبور، تقدر مساحتها 229.7 ألف كم مربع ، عملتها ريجنت، ديانتها الإسلام، أما عن نظام الحكم ملكي، لغتها الملاوية.

يحد ماليزيا من الشمال مملكة تايلاندا، وبحر الصين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها إندونوسيا، ومضيق جوهر الفاصل بينها وبين سنغافورة، ومن الغرب مضيق ملفا الذي يفصل بينها وبين إندونيسيا،وتحدها ولاية بورينو التابعة لإندونيسيا من الشرق.

أما عن الإحداثيات الجغرافية: 30 2 درجة شمالاً، و30 112 درجة شرقاً.

وتتضمن التضاريس الماليزية سلاسل جبلية تتداخل مع جبال تايلاند في شبه جزيرة الملايو الغربية والتي تتراوح ارتفاعاتها مابين 1000– 4000مترفوق سطح البحر، وتشكل السلاسل الجبلة ما يقارب الستين في المائة من مساحة ماليزيا التي تتخللها مناطق السهول والمجاري النهرية وأغلبها انهار قصيرة غير طويلة.

كما تتنوع فيها الغابات والنباتات الاستوائية الطبيعية، والطقس في مجمله استوائي حار ورطب طوال العام وتسقط فيها الأمطار بنسبة عاليه تعتبر من أعلى الأقاليم في أمطارها عالميا.

وتقع البلاد، في موقعٍ استراتيجيّ، بالنسبة للملاحة البحريّة، والجوّيّة، فيما بين أوروبا والشرق الأقصى.

أما عن الثروة المائية فالأنهار فيها متوافِرةٌ. وتوجد أكبر الأنهار الماليزيّة، في سَرَواك وصباح، وأطولها نهر راجانج ، في سَرَواك، 563 كم؛ ونهر كيناباتانجان ، في صباح، 563 كم. ومن بين الأنهار الأخرى، نهرا باهانج ، وبراك، في شبه جزيرة ماليزيا، ونهر بارام ، في سَرَواك. والخط السّاحلي في ماليزيا، طويل، ويبلغ طوله 1930 كم، في شبه الجزيرة، و2253 كم، في سَرَواك وصباح.

➢ **<u>التركيبة السكانية</u>** تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

–العنصر الملايو الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية و الغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانى – ويمثل هذا العنصر حوالي نصف السكان أو أكثر بقليل، أي عشرة ملايين نسمه بنسبة ستين بالمائة من إجمالي السكان ، وهم السكان الأصليون لماليزيا.

–العنصر الصيني وهم الوافدون من الصين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون خمسة ملايين بنسبة ثلاثين في المائة من إجمالي السكان

–العنصر الهندي وقد جاء بهم الاستعمار أيضا في القرن الماضي، ويمثلون 5ر1 مليون نسمه بنسبة عشره بالمائة من إجمالي السكان

وأما بالنسبة للتركيب العمري لسكان ماليزيا، فإن صغار السن الأقل من 15 سنة يشكلون ثلث السكان، وفئة الرجال والبالغين والكهول حتى سن الستين أكثر من ستين بالمائة، والباقي من كبار السن

بنسبة لا تتجاوز خمسة بالمائة من السكان، وترتفع نسبة السكان الحضر وأبناء المدن إلى أربعين بالمائة، والباقي هم سكان الريف والجبال.

- **الموارد الاقتصادية في ماليزيا** ماليزيا هي من أكبر بلد في العالم ينتج المطاط الطبيعي، فهي تنتج 44% من إنتاج العالم كما أنها تنتج ثلث التصدير العالمي.

وهي أيضا من أكبر منتجي لزيت النخيل، وتصدر منه 79,5%، كما تصدر جزء كبير من الناتج النفطي المقدر بـــ300ألف برميل في اليوم وذلك في عام1981م، وهي أيضا المصدرة الأولى للفلفل الأكحل، وتزرع الأرز، ولكن بنسبة قليلة، كما تنتج جوز الهند والأناناس ودقيق النخيل وقصب السكر ومنتجات زراعية أخرى.

أما بالنسبة للصناعة فإن لها دور هام في التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وقد ساهمت بنسبة18,1% من الناتج المحلي عام 1981م وتقوم ماليزيا بتصنيع و تصدير الأجهزة الاليكترونية و الأحذية المصنوعة من المطاط وكذلك النسيج ومنتجات صناعية أخرى.

- **دخول الإسلام إلى ماليزيا** دخل الإسلام إلى ماليزيا عن طريق التجارة بين المسلمين و شبه جزيرة الملايو، وفي عام 675هـــ أسلم ملك ملقا، إحدى مناطق الملايو وتسمى باسم السلطان محمد شاه، وتبعه رعاياه وخلفه في الحكم ابنه مظفر شاه، وكانت ملقا هي نقطة انطلاق الإسلام إلى باقي الجهات.[1]

❖ التعريف بمحمد مهاتير

وقبل أن نعرج إلى التعرف عن التجربة الماليزية في الاقتصاد الإسلامي علينا أولا أن نتعرف على صاحب الفكرة وقائدها الذي دفع بماليزيا نحو النمو و التقدم والازدهار، وهو الدكتور محمد مهاتير.

- **مولده وتعلمه** رئيس وزراء ماليزيا السابق ومن أعظم القادة السياسيين والاقتصاديين في آسيا، تمكن من الانتقال بماليزيا من مجرد دولة زراعية تعتمد على تصدير السلع البسيطة إلى دولة صناعية متقدمة، فأصبح الفكر التنموي للزعيم الماليزي مهاتير محمد مثلاً يحتذي به العديد من القادة والسياسيين والاقتصاديين في جميع أنحاء العالم.

ولد مهاتير محمد في ديسمبر عام 1925م بولاية كيداه بماليزيا، وتلقى دراسته بكلية السلطان عبد الحميد، ثم درس الطب بكلية " المالاي " بسنغافورة والتي كانت تعرف بكلية الملك إدوارد السابع

[1] د.إسماعيل ياغى، محمود شاكر: تاريخ الإسلام الحديث و المعاصر- دار المريخ للنشر- الرياض- السعودية- س:1995م- ص:282

الطبية،وتخرج منها سنة1974م[2] وقام بدراسة الشؤون الدولية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1967م.

- **حياته العملية** عمل بالطب في عيادته الخاصة ، كما عمل كضابط طبيب بسلاح الخدمات الطبية، عرف مهاتير باتجاهاته السياسية، فعرف بانتمائه لتنظيم اتحاد الملايو حيث تدرج فيه من عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني، ثم نائب رئيس له، ثم بعد ذلك رئيس له عام 1981، شغل عدد من المناصب منها: عين مندوب ماليزيا بالأمم المتحدة 1963، عضو برلمان منتخب عن منطقة كوتا سيتار، عضو مجلس الشيوخ، عضو برلمان منتخب عن منطقة كوبانج باسو، رئيس مجلس التعليم العالي الأول ورئيس مجلس الجامعة الوطنية في السبعينات، ثم وزيراً للتربية والتعليم من عام 1974 حتى 1981، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة، ثم رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية 1981، حيث وصلت ماليزيا في عهده إلى ذروة مجدها وارتفع نصيب دخل الفرد فيها ارتفاعاً كبيراً، كما تم تقليص حجم البطالة فيها بشكل ملحوظ ، فاستطاع من خلال منصبه أن يتجه بالبلاد نحو نهضة اقتصادية عالية حيث حقق نسب عالية جدا في معدل النمو الاقتصادي للبلاد، ورسم الخطط بحيث تصبح بلاده بحلول عام 2020 بلد على درجة عالية من التقدم الصناعي .
- **فكره في تقدم بلاده** اعتمد مهاتير في فكره للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية ويعد أولها بل في مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب حيث إن سكان ماليزيا ينقسموا إلى السكان الأصليين وهم المالايا ، وقسم آخر من الصينيين والهنود وأقليات أخرى كما سبق لنا ، وأيضاً تواجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية ، لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، والركيزة الثانية في خطة التنمية تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم،

[2] د.محمد باباعمي: القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير-عالم المعرفة للنشر و التوزيع- الجزائر- ط:1- س:2009- ص:21

وثالثا العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها، كما قام مهاتير بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعاً إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً وأيضاً لتحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

كما تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالمالاي نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر.

فأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير محمد مثل تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من قبل الاقتصاديين.

تعرض الزعيم الماليزي مهاتير محمد للعديد من الانتقادات على مدار حياته السياسية حيث وصفه البعض بالديكتاتور ولكن جاء قرار استقالته وهو في قمة مجده لينسف هذا المعتقد حيث لم يستأثر بالحكم على الرغم من النجاح الساحق الذي حققه أثناء حكمه للبلاد، وظل مثيراً للجدل من قبل الغرب نظراً لتصريحاته اللاذعة الشديدة اللهجة دائماً.

- **<u>مؤلفات له وعنه</u>** قام مهاتير محمد بتأليف كتاب " معضلة الملايو" عام 1970م، وهو الكتاب الذي أثار ضجة وقام فيه بانتقاد الشعب المالاوي واتهمه بالكسل ودعا فيه الشعب لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية، ولقد تم منع الكتاب من قبل منظمة المالايو القومية المتحدة ولكنه استطاع أن يتجاوز هذا.

كما قام بتأليف عدد آخر من الكتب منها كتاب " صوت ماليزيا"، و"صوت آسيا – زعيمان أسيويان يناقشان أمور القرن المقبل" هذا الكتاب الذي قام بالمشاركة بتأليفه مع السياسي الياباني شينتارو اشيهار، وموسوعة مهاتير، المتضمنة مجموعة من الخطب و الأفكار التي صرح بها محمد مهاتير.

وقد قام عدد من المؤلفين والكتاب بتناول حياة الزعيم الماليزي مهاتير محمد والتجربة الماليزية سواء في مقالتهم أو كتبهم نذكر منهم الكاتب والصحفي الفلسطيني الدكتور عبد الرحيم عبد الواحد والذي قام بتأليف كتاب عنوانه " مهاتير محمد .. عاقل في زمن الجنون "

وكتاب" القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير" للباحث باباعمي محمد، ويعنى هذا الكتاب بالمنطلقات الفكرية لمؤسس نهضة ماليزيا الحديثة الدكتور محمد مهاتير رئيس

- **اعتزاله للحياة السياسية** قرر الزعيم الماليزي الانسحاب من السلطة وهو في قمة مجده بعد أن استطاع نقل البلاد إلى مرحلة جديدة متقدمة من النهضة الاقتصادية، وبعد قيامه برئاسة الوزراء لمدة 22عاماً، وكان زعيم حزب الأغلبية في البرلمان الماليزي، فقد قرر اعتزال الحياة السياسية عام 2003 بعد أن أثبت للعالم إمكانية قيام دولة إسلامية بالنهوض اقتصادياً بالاعتماد على شعبها والوحدة والتآلف بين جميع أفراده بمختلف ديانتهم وأعراقهم،وسلم مقاليد البلاد لخليفته عبد الله أحمد بدوي وهو في قمة نجاحه، وأصبح بعد ذلك الرجل الاقتصادي الحكيم والذي يعد منهجه السياسي والتنموي مرجع للعديد من السياسيين والقادة في بلاده وفي جميع أنحاء العالم .

❖ تطور الاقتصاد الماليزي:

- **من الاستقلال إلى سنة 1990م** كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام 1957م إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام إتحاد ماليزيا في عام 1963م وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام 1969م ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970م،وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام1983م، وهي فترة يطلق عليها(فترة مفترق الطرق)[3].

أفرزت المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة و المستضعفة التي همشها الاستعمار الانجليزي.

وهذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين المالاوي الفقراء، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات، واستغلتها في خطتها الاقتصادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا.

إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية. مما دفعها إلى نهج خطة اقتصادية تبدأ من عام 1970م وتنتهي في عام

[3] نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم م- د: دار الفكر- ط: الأولى- س: 2009م- ص:67

1990م، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالاوية إلى30%، والتي تكفل للمالاي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي. وقد وضح ذلك د.محمد مهاتير في قوله: (إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية. ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ(بوميبترا) يشكلون نحو60% من مجموع سكان البلاد. لكننا عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى. هذا الواقع الذي دفعنا لإلى أن تدشن في عام 1970م سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية)[4].

وكملاحظة جديرة بالذكر أنه لم يتم هذه السياسة من خلال انتزاع ثروات الصينيين وضعها في يد المالاويين، ولكنه أتاح تنمية الثروة العامة للصيني والمالاوي وإن كان هذا الأسلوب يتيح نسقا أسرع في تنمية الثورة للعنصر المالاوي للأهداف المعروفة، التي حققت مع انتهاء هذا الأسلوب، ومع بداية سياسات تحرير الاقتصاد الماليزي بعد أن اكتسب المالاي مهارات وخصائص جديدة.

وفي عام 1971م، وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها.

كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

ولكن هذه التوجهات لم يشفع لماليزيا في النجاة من فترات الأزمات، خاصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 17%، 14% من الناتج القومي الإجمالي على التوالي في عام 1982 ، و تراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 1986/1985[5]، والتي حدثت بسبب الاعتماد المبالغ فيه على تصدير السلع الأولية للخارج، وذلك لأن هذه الخطوات لم تكن كافية ولم تكن قد آنت ثمارها بعد. و في نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي ، ووصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الصادرات، و دخل الاقتصاد في حالة ركود، و انخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، و تقلصت أسواق الأسهم و العقارات في عام 1987، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية[6]

---

[4] موسوعة الدكتور محاضير رئيس وزراء ماليزيا- دار الكتاب المصري القاهرة- دار الكتاب اللبناني بيروت- دار الكتاب ماليزيا- دار الفكر كوالالمبور- ط: 1- س:1424هـ/2004- م ج:1- ص 66

[5] دراسات اقتصادية العدد الثاني 2000/1421 – مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث– ص 64

[6] المرجع السابق– ص 64

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية(1990/1986) عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو.ولتحرير اقتصادها كما سرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982م، قائلا:(نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات)[7]،

وقامت أيضا بمجموعة من الإصلاحات و التعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، فركزت في ذلك على:

1. مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات و تخفيف القيود.
2. إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخصخصة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة.
3. اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتقوية الجهاز المصرفي والمالي، و لزيادة كفاءة و عمق الأسواق المالية.
4. وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.
5. اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، و الإصرار على التعجيل في سداده، مع إعادة تمويل الدين القائم، فيقول د.محمد ماهتير: (من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي للإنشاء والتعمير" والاتحاد العالمي للتسويق)[8].

- ✓ **<u>الخطة الإصلاحية 1990م/2020</u>** أخذ الاقتصاد الماليزي في استعاد قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987، كما مكنت السياسات الإصلاحية، من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة بدء من 1990م/2020م في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير. وتعرف هذه الخطة بـــ: strategic plan2020_الخطة الإستراتيجية 2020[9]، و التي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020م ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م.

وقد شرعت في هذه الخطة الجديدة 2020/1990م بمجرد انتهائها من الخطة السابقة 1990/1970م

---

[7] موسوعة الدكتور محاضير رئيس وزراء ماليزيا- دار الكتاب المصري القاهرة- دار الكتاب اللبناني بيروت- دار الكتاب ماليزيا- دار الفكر كوالالمبور- ط: 1- س:1424هـ/2004- م ج:1- ص 66

[8] نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم – ص99

[9] المرجع السابق- ص126

فهذه الأخيرة كانت تسعى لتحقيق استقرار ماليزيا الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الدولي من خلال دخولها في منظمة الآسيان التي تهدف إلى تحقيق الحياد و الأمن و السلام لشعوب المنطقة.

فحققت ماليزيا أهداف الخطة القديمة مما مهد لها الطريق إلى الهدف الأساسي.

ومن هنا فإن ماليزيا تسعى من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أرضها، ففي الستينات كان النمو يركز على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 40% من الناتج، و كان إسهام القطاع الصناعي 10 % من هذا الإنتاج و كانت سلعتين(المطاط و القصدير) تشكلان 70% من الصادرات[10]. وهذا التكثيف في النشاط الصناعي سيقوم باستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها، وهذا يعني توفير ملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي، وبهذا انخفضت نسبة البطالة إلى 3%، وارتفع نصيب الفرد الماليزي من الدخل.

ويتم ذلك باستمرار ماليزيا في تحقيقها لمعدل نمو للناتج القومي الإجمالي7,2% حتى نهاية الخطة في عام 2020م، لأنه إذا استمر هذا المعدل على نفس وتيرة النمو، فسيرفع من معدلات الادخار و الاستثمار القوميين، كما يؤدي إلى مضاعفة مستوى الدخل الوطني الماليزي إلى الحد الذي تهدف إليه الحكومة في عام 2020م[11].

وإن تحقيق هذا المعدل ممكن خصوصا وأن ماليزيا حققت في بعض السنوات معدلات نمو أكبر من 7,2% فسجلت 8,9%،8,8%،10,2% خلال سنوات 1988،1989،1990م على التوالي.

أما مقدار الدخل الفردي في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي فقد كان في عام1970م هو1247 دولار أمريكي تقريبا، بينما وصل في عام 2002م إلى 8862 دولار أمريكي. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إلى حد ما[12]. ونلاحظ أن الخطة الماليزية طموحة في نفس الوقت واقعية، فلم تضع أهداف مستحيلة ولا صعبة التحقيق إذا سارت الأمور على نفس المسيرة التي سارت عليها منذ بداية الخطة الأولى في عام 1970م.

ويعزز فرصة الوصول إلى هذه الأهداف التي وضعتها للخطة، تنافي صادرات السلع و الخدمات إلى الخارج و التي قفزت من 1,9مليار دولار أمريكي عام 1982م إلى135 مليار دولار أمريكي عام2005م.

وهذا النمو راجع إلى نمو القطاع الصناعي الذي أصبح يمثل قرابة 35% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد وقرابة 80% من الصادرات الماليزية.

---

[10] دراسات اقتصادية العدد الثاني 2000/1421 – مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث– ص63

[11] نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم – ص128

[12] محمد باباعمي: القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير– ص:25

وكذا انخفاض معدلات التضخم بها في المتوسط منذ بداية الثمانينات، وارتفاع نسب الادخار القومي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي فوصلت في عام1992م إلى 32,2%،35,4% على التوالي، وقد انخفضت فيه معدلات التضخم من 7,3% في المتوسط في الفترة 1970م_1980م إلى 2% في المتوسط خلال الفترة 1980م_1992م[13].

فكل المؤشرات الاقتصادية تدل على إمكانية وصول ماليزيا إلى تحقيق هدفها من خطتها الاقتصادية 2020م.

بفضل الخطة التي قامت بها ماليزيا منذ إنشاء الاتحاد في عام 1963م، وبانخفاض نسبة الفقراء من52% في عام 1970م إلى أقل من 5% في عام2002م[14].

وهذا الانخفاض في نسبة الفقر خفف الأعباء على ميزانية الدولة. كما يعني أن هناك جاهزية للبنية التحتية في ماليزيا لمرحلة جديدة من التنمية و التطور.

- ✓ **<u>الأمور التي جعلت من خطتها هذه قابلة للنجاح</u>** إن ماليزيا اختارت إستراتيجية ممتازة تعتمد على النشاط الصناعي التصديري الذي أسست له من خلال خطتها السابقة، فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في ماليزيا فخلال عام 1992م مثلا حققت فائضا تجاريا قيمته2,8مليار دولار[15].

و السؤال الذي يطرح نفسه هو،ما هي الأمور التي جعلت من خطتها هذه القابلية للنجاح؟

فالإجابة عن هذا التساؤل ينحصر في الأشياء الآتية:

- **تحديد الأهداف بدقة و إحكام:** وهو من أهم العناصر لإنجاح أي مشروع، فهو يساعد على تكريس الجهود وتوجيهها نحو الأهداف التي ينبغي أن تكون واضحة كذلك بما يمنع الالتباس أو الخطأ في التوجه من جانب المنفذين، مع عدم الزيادة المبالغة في صياغة الأهداف لأن ذلك يسبب تشتت الجهود وفي المستقبل.
- **واقعية الأهداف:** مما جعل التوقعات يرجح وصول ماليزيا إلى أهدافها مع نهاية عام2020م هو واقعية الأهداف، إذ لم تضع الحكومة أهدافا خيالية أو أهداف تفوق قدراتها الذاتية، فوضعت أهداف مدروسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات اقتصادية من خلال الخطة السابقة1970م/1990م وهذه الأهداف هي:

[13] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص130

[14] محمد باباعمي: القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير- ص:25

[15] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص131

-الوصول بماليزيا إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة عام 2020م[16].

-مضاعفة متوسط الدخل للمواطن الماليزي أربع أضعاف قدره عند بداية الخطة. وهذا ليس بالشيء الصعب على ماليزيا إذا علمنا أنها سبق لها وأن حققت مثل ذلك، فقد تطور هذا الدخل تطورا كبيرا خلال الفترة 1957م حتى 1990م ولقد كانت الظروف الاقتصادية حينئذ أسوء بكثير مما هي عليه الآن.

وتطور هذا الدخل من 140دولار في عام 1972م إلى 1900دولار عام 1982،ثم 2790دولارعام 1992م[17].

-الارتفاع بالناتج القومي الإجمالي إلى 920بليون رينجت ماليزي في نهاية الخطة عام 2020م.

- **شمولية الأهداف:** صاغت ماليزيا أهدافا شاملة لجميع مناحي المجتمع والاقتصاد، فلم تقتصر على جانب دون آخر، إذ أن وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المصنعة لا يعني الجانب الاقتصادي أو الصناعي فقط، وإنما يشمل أيضا نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها هذه الدول إن لم يزد عنها.

يقول د.محاضير محمد: (يجب أن لا تكون ماليزيا متقدمة اقتصاديا فقط بل يجب أن تكون دولة كاملة التقدم على كل المستويات: اقتصاديا واجتماعيا وروحيا ونفسيا وثقافيا)[18].

- **القيادة القوية:** كان رابع الأسباب التي رآها المراقبون مرجحة لآمال ماليزيا في إنجاح خطتها الاقتصادية2020م وتحقيق أهدافها هو القيادة القوية.

إذ تتميز هذه القيادة بمعالجتها للقضايا معالجة جذرية مع قدرتها على مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية.فقد استطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982م بنجاح.وكذلك أن تحقق الخصخصة وتنفذ برامج تحرير الاقتصاد دون مشاكل تذكر، وهذا ما أهل لأن تكون قادرة على اتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ الخطة 2020م كذلك.

✓ **<u>مدى تأثر الأنظمة الاقتصادية في ماليزيا بالنظام الاقتصادي الإسلامي</u>**

o **النظام الادخاري التعاوني:**

هي فلسفة اعتمدتها الحكومة الماليزية في فترة من الفترات(فترة مفترق الطرق) من بعد الاستقلال1957م-1983م، وذلك بإنشاء مؤسسات تعاونية لتقديم خدماتها لفئة معينة كانت شبه ضائعة

[16]خصائص الدول المصنعة أنها: لا تعتمد على تصدير سلع أولية للعالم الخارجي، لأنها إن كانت تنتج شيئا منها فهي في حاجة له لتغذية المصانع المتعددة في البلاد والتي تتطلب كذلك استمرار استيراد السلع الأولية من الدول الأخرى.

[17]نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص128

[18] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص123

في المجتمع الماليزي_كما أسلفنا الذكر عليه_، وكانت مسخرة منذ عهد الاستعمار الإنجليزي في أنشطة محددة تخدم فئات أخرى يشجعها الاستعمار.

تقوم هذه المؤسسات في خدمة الفقراء و المستضعفين، ولقد أتاحت لهم فرصا كبيرة لحياة أفضل و لمشاركة أعمق في عالم المال والاقتصاد في البلاد.

ونذكر على سبيل المثال من بين هذه المؤسسات: هيئة التأمين التعاوني الماليزي، هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج[19].

وهذه المؤسسات كانت ومازالت مؤسسات ادخارية استثمارية خدمية تعاونية. قامة بالأساس على خدمة المسلمين المالاي الفقراء.

فأرادت الحكومة من وراء تشجيع هذه المؤسسات تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا.

فلم تعطي هذه المؤسسات الاعتبار الأول للقيم المادية، بل أعطت الاعتبار الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية، كما يعطي نظام الاقتصاد الإسلامي الاعتبار لهذه القيم.

وهذه القيم ظهرت على استحياء في صورة أنشطة تعاونية ادخارية، ثم تطورت وظهرت بصورة واضحة في أنشطة ادخارية إسلامية، مما شكل خطوة نحو الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا.

وعن التعاون يقول الله تعالى: [وتعاونوا على البر و التقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان][20].

o النشاط التسويقي:

يقصد به تشجيع ماليزيا ودعمها لنظام تصدير المنتجات الصناعية الماليزية للخارج. وهذا النشاط برز بصورة واضحة عقب أزمة 1985. فتحويل سياسة التصنيع في ماليزيا من سياسة استبدال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير.

وقد تبع هذا التغيير، تغيير في القطاع الذي يقوم بهذا التصنيع والتسويق.فلجأت ماليزيا إلى إشراك القطاع الخاص وتشجيعه إلى أكبر حد لما في ذلك من فوائد كثيرة.

وفي هذا تأثر بالقاعدة الشرعية(الأصل في الأمور الإباحة ولا تحرم إلا بنص)، ويقول الله تعالى: [و أحل الله البيع وحرم الربا][21]، وهو ما حض عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «تسعة أعشار الرزق في التجارة». وتشجيع العمل، وإتاحة الفرص، وتوفير البيئة الملائمة له من أهم واجبات أولياء الأمور التي أمرهم الإسلام به.

---

[19] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص70

[20] سورة المائدة-الآية2

[21] البقرة، الآية 275

- **أنظمة التشغيل في ماليزيا:**

أسست ماليزيا نظاما تشغيليا متميزا، ارتبط بالنظام التعليمي والتربوي.

فحرصت الحكومة على عدم التفريط في المال العام، إذ تعمل على أن يعود كل دولار أنفقته في التعليم أو التدريب بالنفع على المجتمع ككل. فتقوم بالتوجيه إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

كما لا تترك الحكومة العامل أو الموظف دون إشراف منها، بل تعمل باستمرار على تدريبه التدريب الملائم، و تقوم بالدراسات الدائمة للوقوف على مستوى كفاءة العمل التدريبي و التعليمي في البلاد.

وهذا تطبيقا لقوله تعالى: [يا أبتي استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين].[22]

وفرت للعامل و الموظف كل الوسائل التي تجعله قوي في تخصصه و أمين، وذلك من خلال نظامها التربوي والتعليمي.

كما تقوم مصلحة القوى العاملة بتشجيع العاطلين عن العمل على تسجيل أنفسهم لدى المصلحة لإتاحة فرص العمل. وهذا يتفق مع ما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم من ضرورة العمل و الاشتغال. ولا شك أن نظام التشغيل الفعال و الناجح هو ضرورة في المجتمع الإسلامي وهو أحد أهداف الاقتصاد الإسلامي حتى لا يصبح الفرد عالة على خزانة الدولة أو بيت المال.

ويتفق علماء المسلمين على أنه من رشاد الحكومة توفير فرص العمل و تنمية مصادر الدخل للمسلمين.

فيقو الشيخ القرضاوي(إن السياسة الراشدة هي التي تعمل على توفير فرص العمل وتيسيره للقادرين من الفقراء وتعمل على تنمية مصادر الدخل لصغار الملاك ليستغني هؤلاء وأولئك بجهدهم الخاص عن طلب المعونة من الدولة)[23].

- **نظام الادخار الإسلامي في ماليزيا:**

روجت بعض المؤسسات الإسلامية نظام الادخار الإسلامي و العمل به بين المسلمين، وذلك لترغيب المسلمين في الادخار و الاستثمار في المشروعات الاقتصادية الماليزية.

وكان المسلمين المالاي في ماليزيا بعيدين إلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي الفعال لسبب غياب النشاط المؤسسي فيما بينهم، وبسبب عزوف أغلبيتهم عن التعامل مع البنوك التجارية الربوية إلا في حالة الاضطرار الشديد لذلك.

فكانت هذه المؤسسات الادخارية الإسلامية بمثابة طوق النجاة الاقتصادي لهم. وأتاحت لهم فرصا كانوا محرومين منها.

---

[22] سورة القصص- الآية26

[23] د.يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام- مؤسسة الرسالة للطباعة-بيروت- لبنان- 1405هـ-ص115

وقد حققت هذه المؤسسات الأهداف التي أنشأت من أجلها، و روجت لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، فساعد هذا على إنشاء بنك إسلامي ماليزي، ثم تحويل المؤسسات الاقتصادية في ماليزيا إلى النظام الإسلامي في عام 1994م، جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي[24].

وقد لاقت هذه المؤسسات القبول و التشجيع من المسلمين المالاي، فقد خلصتم من التعامل مع البنوك الربوية.

كما قامت باستثمار مدخراتهم على الطريقة الإسلامية ووفقا للوسائل المشروعة دون استغلال أو غبن أو تدليس مما ساهم في تحريك دفة الاقتصاد الماليزي ودفعه إلى الأمام خطوة كبيرة.

- **نظام البنوك في ماليزيا:**

كان نظام البنك في ماليزيا وخلال فترة الاستعمار الانجليزي ربويا تجاريا خالصة، لسيطرة النظام الرأسمالي الغربي.

وبعد استقلالها أدركت ماليزيا أن التعامل بالربا يعطل الحياة الاقتصادية، وهذا ما يحصل في الدول التي تشجع التعامل بالفائدة الربوية في بنوكها، فراحت تشجع التوجهات الإسلامية للبنوك فيها حتى تم إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م وتحويل كل المؤسسات المالية إلى النظام الإسلامي عام 1994م.

- **أسواق الأسهم و السندات:**

لم تدخر ماليزيا في هذا المجال وسطا في سبيل إنشاء وتطوير البورصات التي ترعى عمل كل من الأسهم و السندات ، فرئيس الوزراء الماليزي يسعى لإنشاء بورصة عالية المستوى في جزيرة لوبوان الماليزية[25]، كما تسعى ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي في مجال الأسهم و السندات، وأن تكون المركز الإقليمي في هذا المجال.

وذلك بهدف تدعيم نشاطها الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للفرد الماليزي إلى أكبر حد ممكن.

كما تسعى لأن تثبت أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي ليست عائقا في سبيل النمو الاقتصادي، وتسعى لإثبات ذلك عمليا من خلال نجاحها في التطبيق الفعلي، وبطبيعة الحال فإن النظام الإسلامي ذاته ليس فيه ما يعترض توجهات ماليزيا في هذا المجال، مادامت تستخدم الوسائل المشروعة للوصول إلى أهدافها.

كما اعتمدت على المبادئ الاقتصاد الإسلامي في صياغة نظام السندات الإسلامية الجديدة الذي بدأت العمل به شركة بتروتاس البترولية الماليزية[26].

---

[24] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص75

[25] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص75

[26] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق- ص75

o تجربة الخصخصة في ماليزيا:

الإسلام لا يمانع برامج الخصخصة التي انتهجتها ماليزيا، كما وأن ماليزيا جعلت الأولوية لعناصر المالاي في تملك المشروعات المخصصة، فكان موقفها الداعم لعناصر المالاوي حكيما، هذا حتى يستطيعوا الوقوف على أرجلهم في ميدان المال و الاقتصاد، وهو موقف لمصلحة الدولة و المجتمع ككل_ لصالح استقرار الأمن و الرفاهية لكل أبناء الوطن_ و لصالح التوازن الاقتصادي و الاجتماعي والعرقي في ماليزيا.

فلو تركت ماليزيا شراء المشروعات لمن يزيد في السعر لاشترى العنصر الصيني و الهندي جميع المشروعات ولظل المال حكرا عليهم طول العمر دون عنصر المالاوي ولبرزت مشكلة الانفلات العرقي، وبالتالي تهديد الاستقرار الأمني في ماليزيا و ربما قضت على الاتحاد.

وقد طبق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نفس السياسة عندما فتح أرض العراق، إذ لم يقسم أراضيها على الفاتحين لأنه رأى بفكر ثاقب على أنه لو قسم الأراضي على الفاتحين_خاصة وأن الفتحات كثرت في عهد_ تصبح الأراضي طول العمر للفاتحين، ويحتاج الأمر لمئات السنين حتى يتحول جزء من الملكية إلى غيرهم، وذلك سيحول المجمع الإسلامي إلى فئتين، فئة غنية دوما، وفئة فقيرة دوما.

ولذلك كان حكمه عادلا وحكيما في الوقت ذاته، وقرر إبقاء الأرض بأيدي أصحابها وضرب عليهم الخراج، _جعل إيراد أرض العراق لبيت المال لتكومن إيرادا ثابتا ومستقرا_[27]

o سياسات الإصلاح في ماليزيا:

تناولت هذه السياسات جميع جوانب الحياة الاقتصادية، فحررته تحريرا كاملا من هيمنة الحكومة وقطاع العام، وقد دعم النظام ذلك في حدود الصالح العام، وهذا ولاشك مايتوافق مع النظام الإسلامي الذي يشجع الملكية الخاصة ويدعمها في حدود الصالح العام للمجتمع المسلم، فاعتبر الدولة مجرد حارسة للنشاط الاقتصادي ومنظمة له، ولم يجعلها كدولة تاجرة أو صانعة، فترك الاحتراف بالصناعة للأفراد، وللدولة شؤون الحكم والسياسة والدفاع والأمن.

نتـــــــــائج البحث :

النتيجة التي نخرج بها هي :

-أهمية تحديد الأهداف بالإضافة إلى واقعية هذه الأهداف لظروف المجتمع من جميع النواحي.

و الأهم من ذلك هو الثقة بالنفس و القناعة التامة بالقدرات على الخروج من أي مشكلة تعترض الخطة الاقتصادية بالوسائل الملائمة التي لا تتعارض مع أهداف الخطة.

-التشبث بالأهداف وعدم التخلي عنها بالإضافة إلى الوقوف بشدة أمام المشاعر السلبية والمحبطة أو اليأس الذي يمكن أن يسيطر على الحكومة و الشعب في وقت ما.

[27] د:عبد الله عبد المحسن الطريقي:الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف- المديرية العامة للمطبوعات- الرياض_السعودية- ط:3-س:1414هـ- ص36

وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال معالجة الحكومة لأزمة 1997م الاقتصادية لجنوب شرق آسيا،

وإصرارها على تكملة الخطة الاقتصادية1990م/2020م بنفس الحماس الذي بدأت به.

-استندت سياسات الإصلاح في ماليزيا إلى حد كبير على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لأن الإسلام هو السلاح الوحيد الذي توجه به تحدياتها الداخلية و الخارجية.

o الخاتمة

إن من خلال استعراضنا للبيانات و التحليلات المتعلقة بالتجربة الماليزية في تطبيقها للاقتصاد الإسلامي نجد، أن ماليزيا ومنذ إتحادها عام1963 قد أدركت أن عليها أن تعتصم بالإسلام الذي به نجت من الاستعمار وباسمه توحدت ونظمت أمورها ولذلك فإن الإسلام بأنظمته هو المؤثر الرئيسي في كل السياسات و التوجيهات التي تبنتها حكومة ماليزيا خصوصا في ظل التحديات الإقليمية التي تواجهها.

وقد وفقت إلى حد بعيد في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، الذي لم يكن عائقا أمام تقدمها وازدهارها كما يدعي البعض، وهذا ما أكده رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير، الذي كان القائد لماليزيا نحو النمو، وصاحب السياسة الإصلاحية، التي بناها على التعاليم الإسلامية، والضوابط الشرعية.

وبهذا يرسل رسالة إلى كل الدول الإسلامية داعيا إياها بالرجوع إلى تعاليم الإسلام،وقوانينه، والتفلت من التبعية الغربية التي قادتها إلى الهواية.

ومن أهم التوصيات التي قد نخرج بها من بحثنا هذا هي:

- ينبغي الاستفادة من التجربة الماليزية، في سياسة إعادة الهيكلة، والقضاء على النزاعات الطائفية.
- أن ماليزيا اتخذت موقفا جريئا وحازما تجاه الأنظمة الوضعية من النظامين الاشتراكي ثم الرأسمالي، وهذا الموقف جاء بمبررات دفعتها إلى ذلك، وهذه المبررات هي نفسها عند العالم الإسلامي، فلهذا علينا من دراسة هذه المبررات والوقوف على مدى ملاءمتها، وكفايتها لاتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته ماليزيا.
- أن نجاح ماليزيا بتطبيق عدد كبير من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وأقلمته مع روح العصر الحديث يعطي دافعا للعالم الإسلامي بأن يحدو حدوها، خطواتها في هذا الاتجاه.
- نداء إلى كل الدارسين والباحثين الاقتصاديين في العالم الإسلامي إلى دراسة معمقة ومنهجية للتجربة الماليزية لاستخلاص النتاج والآليات التي يمكن أن تطبق على أرض الواقع، لإنقاذ العالم الإسلامي من دائرة التخلف و التبعية.

والله الموفق-- و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة المصادر والمراجع

- موسوعة الدكتور محاضير رئيس وزراء ماليزيا دار الكتاب المصري القاهرة–دار الكتاب اللبناني بيروت– دار الكتاب ماليزيا– دار الفكر كوالالمبور–ط: 1– س:1424هـ– 2004م– ج:1
- د:نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم –د: دار الفكر– ط: الأولى– س: 2009م.
- دراسات اقتصادية العدد الثاني 2000/1421 – مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث
- د.محمد بابا عمي: القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير– دار المعرفة للنشر والتوزيع– ط:1– س:2009م
- إسماعيل ياغى، محمود شاكر: تاريخ الإسلام الحديث و المعاصر– دار المريخ للنشر– الرياض– السعودية– س:1995م
- د.يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام– مؤسسة الرسالة للطباعة–بيروت– لبنان– 1405هـ
- د:عبد الله عبد المحسن الطريقي:الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف– المديرية العامة للمطبوعات– الرياض_السعودية– ط:3–س:1414هـ